

بالكلية فوقفه عليه اولي وبحث بعضهم  
 انه لا اثر هنا بعد وقفه على اولاده بقدر انصافهم  
 بشرطه انه بعدم لا اولاد الذكور دون الاناث  
 وفيه نظر لانه اما وقف او وصية وكل منهما  
 يوتر فيه بشرطه فلا وجه لخروج هذا الا ان  
 يجاب بانه لما نزل في اصل الوقف رعاية قدر  
 انصافهم ولزمه ذلك فثبت بعدهم ولو وقف  
 جميع املاكه كذلك ولم يجبروه ونفذ في  
 ثلث التركة فصر عليهم كما تقر وصرح  
 بالمعنى الجمة العامة وجهة التحديد المسجد  
 فلا قول فيه بخلافه لا نحو القودلان هذا  
 لا بد له من مبان شرعية يشترط قبول ناظر المسجد  
 ما وقف عليه بخلاف ما ذهب له **ولو** الموقوف  
 عليه المعين البطن الاول او من بعده او بعضهم  
 التوقف **بطل حقه** منه **شرطنا القبول** ام لا كالوصية  
**ولو** وقف على امرته الحايض ما يخرج  
 من الثلث لزم ولو يبطل حقه برده كما مر  
 وانتصر جمع لقول الفقهاء لا يرث به كالعنف  
 وخروج حقه اصل الوقف فان كان الراد  
 البطن الاول عليهما او من بعده فمقطعي  
 الوسط قال السبكي الذي يتحصل من كلام الشافعي  
 والاصحاب

والاصحاب انه يرث برده كما يرث برده البطن  
 الاول ولا اثر للراد بعد القبول كقولك كقولك  
 ولو رجع الراد وقبل لم يستحق شيئا ان حكم  
 حكم برده والا استحق كما نقلناه واقره لكن  
 نازع فيه الاذري ويظهر انه لا اثر للراد من  
 بعد الاول قبل دخول وقت استحقاقه كرج  
 الرصيدة في حياة الموصي ولما تم الكلام على  
 اركان شرع في ذكر شروطه وهي التباين  
 والتبنيز وبيان المصرف والالزام فثبت  
**لو قال وقفت هذا على الفقراء سنة مثلا فباطل**  
 وقفه لفساد الصيغة لا وضعه على التباين  
**لو قال** ان اشبه التمدد جعلته  
 مسجد سنة صح مويد كما قاله الامام وبيعه  
 غيره ولا اثر للتاقيت الصريح مما لا يحتمل بقا  
 الدنيا اليه كما يحتمل الزكشي كما لا ذري لان  
 القصد منه التباين لا حقيقة التاقيت ولا  
 التاقيت الاستحقاق كعلي بن زيد سنة ثم على  
 الفقرا وان لا يلد لي ولد ولا للتاقيت الضمني  
 في منقطع الاخر المذكور في قوله **ولو قال**  
**وقفت على اولادي او علي زيد ثم نسله**  
 ونحوه لا يردوم ولم ير على ذلك **قال اظهر**